الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة
لجنة الشئون الاقتصادية والمالية

لقاء العمل السنوى السادس

أبعاد التحول الاقتصادى فى مصر

ورقة مقدمة من
د. / صديق عفيفى
د. / محمد البنا

أبعاد التحول الاقتصادى فى مصر

- مقدمة
- الرؤية المستقبلية للتحول الاقتصادى والاجتماعى
- الأطراف المسئولة عن صنع المستقبل
- أبعاد التحول المطلوب

١ - إعادة صياغة دور الدولة .
٢ - تفعيل ممارسة قيم اقتصاد السوق .
٣ - توسيع نطاق المشاركة فى صناعة القرار الوطنى
٤ - إحداث التطوير التشريعى والقضائى اللازم
٥ - تفعيل دور وحدات الحكم المحلى .
٦ - تكميش الجهاز البيروقراطى .
٧ - تحديث قطاع الخدمات الانتاجية والاجتماعية .
٨ - رفع مستوى الخدمات الحكومية لتحسين جودة الحياة .
٩ - سد الفجوة بين فكرة القيادة والفكر التنفيذى .
١٠ - تسويق استراتيجية ادارة التغير كمشروع وطنى .

مقدمة

لاشك فى أن مكانة مصر من حيث مؤشرات الآداء الأقتصادى لاتتناسب مع الامكانيات التى تمتع بها تاريخيا وحاضراً . ما يزيد المعادلة صعوبة أن موقع مصر لايؤهلها فحسب لتبوء مكانة أفضل بقدر ما يفرض عليها مهمة قيادية فى المنطقة ورسالة تحملها إلى العالم من حولنا ، لكن هذا الموقع يواجه الآن بعدة قيود . تتمثل أهم القيود والمعوقات فى أن النهضة الاقتصادية والاجتماعية لم تعد مرتبطة فقط بالمعطيات البيئية أو الموارد الطبيعية بقدر ما أصبحت رهنا باكتساب ميزات جديدة ، والتى يأتى على رأسها النهوض بكفاءة ما تملكه من موارد بشرية وبزيادة مكتسباتها من التعلم ومن المهارات والمعارف التكنولوجية ، وما تضيفه من ابتكارات وتجديدات .

إضافة لذلك يواجه الاقتصاد المصرى مجموعة من التحديات فى إطار عدد من المستجدات الدولية، على رأسها عولمة الاقتصاديات ووحدة الأسواق ، ومنظمة التجارة الدولية وما تفرضه من سياسات تحريرية ، واتفاقية المشاركة الاوربية وما ستسفر عنه من إنشاء منطقة تجارة حرة تنتقل داخلها السلع والخدمات دون أية قيود .

من هنا لابد أن تكون لنا رؤية مستقبلية لمكانة مصر باعتبارها غاية يجب أن نسعى لتحقيقها وصنعها ، ثم نترسم الطريق اليها باستخدام أفضل الوسائل التى تحد كافة طاقات المجتمع للتغلب على أية تحديات أو معوقات .

الرؤية المستقبلية

تحقيق حياة أفضل للبشر ، بإحداث نهضة يكون فيها العنصر البشرى محور عملية التنمية ، تصنع به ومن أجله ، مع توسيع نطاق المشاركة ، أمام كل أفراد المجتمع فى كل نواحى الحياة ليتسع أمامهم نطاق الأمل وأطر العمل ، وأن يعمل الجميع من أجل إسعاد الفرد .

عناصر النهضة

تتمثل الرؤية المستقبلية أو غاية المجتمع فى أن يتمتع أفراد المجتمع بمستوى معيشة يضمن حد أدنى من جودة الحياة وتتسع آفاقه إلى أعلى مستويات الرفاهية .

عنصارها رفع قدرات وطاقات المجتمع على الانتاج بما يمكن من زيادة متوسط دخل الفرد وعدالة توزيعه ، وإتاحة قدر أكبر من الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية بما يحقق مشاركة أكثر فاعلية ويحقق للأفراد عمراً أطول ، وتوفير فرص التعليم ووسائل اكتساب المعارف والمهارات ، وأن يعيشوا فى بيئة نظيفة أمنة .

الأطرف المسئولة عن صنع المستقبل

يشترك فى صنع المستقبل ، وتحويل الرؤية المستقبلية إلى واقع جميع عناصر المجتمع أفراداً وجماعات فى إطار عقد إجتماعى يضمن تضافر كل القوى ، واتساق كل الجهود .

هذه العناصر هى :

١ – أجهزة الدولة المختلفة كمؤسسات تعمل فى إطار محدد وواضح لاتتقاعس عنه أو تتخطاه .

يتحدد دور أجهزة الدولة فى منع الخروج عن القانون والنظام ، وضمان حقوق كافة الأطراف والتوفيق بينها ، ووضع الأطر والسياسات والاجراءات التى تساعد الاطراف على تحقيق أهداف المجتمع .

٢ – قطاع الأعمال بكل أطرافه من قطاع عام وخاص وتعاونى ، يعمل وفق قواعد وآليات السوق التى تنظم اقتسام العائد بين الأطراف المتعاملة على أساس تعظيم المنافع للأفراد والربح للمؤسسات .

٣ – القطاع العائلى – الأفراد أو القطاع الأهلى لايتوقف دور القطاع الأهلى على كونه منبع قوة العمل والتنظيم ، أو جماعة المستهلكين ، وإنما يمكن أن يشارك بجهد تطوعى منظم فى كثير من مناحى الحياة .

يمارس الأفراد بحرية كل الأعمال التى لايحرمها القانون وتمارس قطاعات الأعمال جميع الأنشطة من منطلق أن زيادة الكفاءة فى إستخدام الموارد تعظم العائد على المشاركين فى العمل.

أبعاد التحول المطلوب

١ - إعادة صياغة دور الدولة

يتطلب تحقيق هذه الرؤية المستقبلية أن نكون مسلحين بفكر جديد يتناسب مع التحولات الجذرية الحادثة فى العالم الآن ، وهو ما يتطلب مراجعة الدور الاقتصادى والاجتماعى للدولة بمفهوم يتمشى مع متطلبات المستقبل .

بداية يجب أن تكون هناك حدوداً لدور الدولة ، ليست فقط حدوداً عليا للأنشطة التى تزاولها والملكية التى تمارسها ، وإنما حدوداً دنيا أيضاً انطلاقاً من المسئولية الاجتماعية للدولة .

لقد وعى الفكر البشرى تجارب الماضى جيداً ، ولم تعد الظروف الاقتصادية والاجتماعية تسمح بالدولة المسيطرة ولا بالدولة الحارسة فقط .

تتدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى عندما تفشل قوى السوق فى توفير سلعة أو خدمة معينة ، (الآثار الخارجية ، عدم توفر المعلومات ، السلع العامة) .

تلتزم الحكومة بتحقيق الضمان الاجتماعى وحماية أفراد المجتمع من الفقر، من خلال دورها المالى والاجتماعى فى تحقيق العدالة الاجتماعية .

كما أن هناك حقوقاً للأفراد لتحقيق التكافؤ فى الفرص ، يجب أن تعمل الحكومة على توفير الحد الأدنى اللازم منها خاصة فى مجال التعليم الأساسى والرعاية الصحية الأولية ، وتوفير عناصر البنية

الأساسية بكفاءة وجودة عالية .

أخيراً فإن الحكومة عليها مسئولية تجاه الأجيال القادمة من خلال عدم تبديد الموارد، أو الاضرار بالبيئة، أو الإغراق فى الدين العام .... الخ .

وهكذا فإنه خارج إطار حفظ النظام وتطبيق القانون ومراقبة تنفيذ قواعد العمل ، لايجوز للحكومة أن تتدخل إلا فى حدود الضرورات التى اشير إليها ، الأمر الذى يقتضى تقليص الجهاز الحكومى، والتخلص من كل إجراء بيروقراطى يعوق العمل والانتاج .

٢ - تفعيل ممارسة قيم اقتصاديات السوق

لايقتصر الأمر على اطلاق قوى السوق للتفاعل من أجل تخصيص الموارد وتوزيعها، وإنما إشعار المتعاملين فى السوق بضوابط العمل والانتاج والتأكيد على المبادئ التى تضمن فاعلية آليات السوق وهى شروط المنافسة الكاملة ومنع الاحتكار .

والاستغلال ، وتحقيق الشفافية وتوفير المعلومات وتسهيل اجراءات دخول الاسواق وممارسة الأعمال والخروج منها .

يعمل ذلك على محورين ، المحور الأول يمثل المنتج وكل من يساهم فى توفير السلع والخدمات، حيث يتم غرس قيم السوق المتمثلة فى ارتباط العائد والربح بجودة السلعة وحسن الخدمة فى اطار من المنافسة الحرة .

المحور الثانى : المستهلك : حيث يتم إتاحة أكبر قدر من الاختيار أمام المستهلك، وتوفير الشفافية والعلم بظروف السوق والحرص على الحصول على الحقوق وأن يحصل على سلعة أو خدمة تحقق له الاشباع والمنفعه تقابل الثمن الذى يدفعه .

ويتطلب ذلك توفير بنية اقتصادية محفزة على العمل والانتاج وازالة كافة القيود والمعوقات البيروقراطية بما يجعل ممارسة الأعمال ميسوراً أو غير مكلف ويحقق مصالح الأطراف المتعاملة.

٣ - توسيع نطاق المشاركة فى صناعة القرار الوطنى

بمعنى تضافر كافة الجهود لكافه القطاعات التنظيمية التى تقوم بممارسة النشاط الأقتصادى وتشمل قطاع الأعمال المنظم (العام والخاص والتعاونى) والقطاع العائلى أو الأفراد من خلال الأنشطة والمنظمات الأهلية (المنظمات غير الرسمية) .

فالتنمية ليست هدفا بذاتها ، كما أنها ليست وسيلة فقط لاسعاد البشر، وإنما هى أيضاً تصنع من قبل البشر ، الذين يجب إعدادهم وتأهيلهم لمشاركة فعالة فى توفير حياة أفضل، وإطلاق طاقاتهم المتنوعة فإفساح مجالات أوسع للعمل والابداع أمامهم، وكلما زاد نطاق المشاركة أمام الأفراد زادت فرصة الاستمتاع وجنى الثمار أمام جميع أفراد المجتمع كما أن الطاقات المهدرة (المادية والبشرية) تضيع على المجتمع فرص زيادة الانتاج وتحرم المجتمع من امكانيات وجهد جانب من موارده وتحمل باقى افراد المجتمع بعبء الهدر والإهدار والاعالة.

كما أن حسن استخدام ما هو متاح من موارد مادية وبشرية رهن برفع الانتاجية التى تأتى عبر رفع الكفاءة النوعية لمختلف عناصر الانتاج ، وزيادة المستخدم منها ، والتخلص من البطالة، ومواجهة الطاقات غير المستغلة بالكامل.

٤ - التطوير التشريعى والقضائى

أصبحت كثرة القوانين وطول فترة التقاضى واحدة من العقبات أمام القرار الاستثمارى ، وجعلت بيئة الأعمال غير متلائمة مع متطلبات العصر الذى تتلاحق فيه الأحداث ويصبح عنصر الوقت حاسماً فى اتخاذ القرار وعقد الصفقات .

إن كثرة القوانين وتعددها وتوالى التعديلات وتراكمها جعل هناك غابة من التشريعات المتداخلة

يصعب معه تبين الحدود الفاصلة بين المسموح والممنوع، ويعقد العمل القضائى الذى أصبح مثقلاً من جانب التشريعات وجانب المتقاضين .

وإذا كانت العدالة البطيئة بين ، فإن تأخر الفصل فى نزاعات الأعمال يضيع الفرص ويفقد اتخاذ القرار فاعليته لأن الوقت والتوقيت غاية فى التأثير على بيئة الاستثمار والأعمال .

٥ - تفعيل دور وحدات الحكم المحلى

يمثل دور وحدات الحكم المحلى خطوة أساسية باتجاه اللامركزية التى تتطلبها المرحلة القادمة، حيث تساعد على اتساع نطاق المشاركة من المسئولين المحليين والقيادات الشعبية وحشد الطاقات.

كذلك فإن تركز السلطة يقلل من مسئوليات المحليات ويعطى مبرراً لعدم المشاركة الفعالة، ويباعد بين مجالات العمل والتنفيذ وبين مراكز اتخاذ القرار. فى حين أن تفويض المسئوليات التنفيذية للمحليات يخفف العبء عن السلطات المركزية ويتيح لها فرصة التوجيه والرقابة والمتابعة وتقييم الأداء .

كما أن توسيع دور المحليات سوف يشجع على إمكانية حشد الطاقات المحلية واستغلال الامكانيات المتاحة فى الأقاليم من خلال المشاركة المسئولة، ويساعد فى سرعة الانجاز وحل مايطرأ من مشاكل، ويعطى مجالاً رحبا للأستفادة من الطاقات ، وإبراز قيادات محلية مسئولة.

٦ - تكميش الجهاز البيروقراطى

تفوق نسبة موظفى الحكومى إلى مجموعة السكان فى مصر نظيرتها فى كثير من دول العامل النامى والمتقدم. ولم يعد الأمر يقف عند حد مثالب البطالة المقنعة فى الحكومة، وما يترتب على ذلك من ضياع لجهد البشر، وتعويق للأداء، وترهل للجهاز الادارى الحكومى، وإنما الأخطر من كل ذلك أن الحكومة أصبحت أكبر وعاء لتكدسس قوة العمل، وأملا للشباب بحيث أصبح وقف التوظيف الحكومى أمراً باعثاً على اليأس فى نفوس الخريجين (رغم تدنى الأجور والانتاجية بالحكومة إلى أدنى المستويات) .

كذلك فإن طول الفترة التى كان الجهاز الادارى الحكومى يستوعب الخريجين ويكافئ فئات أخرى من المجتمع بالوظيفة الحكومية قتل روح المبادرة والمبادأة وتحمل مخاطر العمل الحر وجرأة اتخاذ قرارات الأعمال ، وخلق حاجزاً نفسيا بين الأفراد ومزاولة الأعمال الخاصة.

الأمر يتطلب تخفيف الضغط على الجهاز الادارى الحكومى لإمكان تحديثه وتطويره، وفى نفس الوقت تغيير بيئة العمل الحكومى نفسه بالتعامل مع العاملين وفق منطق السوق بربط الأجر بالانتاجية وإمكانية إلغاء التعاقد، وتوحيد نظم العمل فى كل من الحكومة والقطاع الخاص.

فى نفس الوقت يجب خلق بيئة أعمال واستثمار مواتية لطموحات الشباب وتسهيل فرص ممارسة الأعمال وبدء مشروعاتهم الصغيرة.

٧ - تحديث القطاع الخدمى

تتصل الخدمات بأسلوب حياة البشر، فكما يعنى بجودة السلعة وحماية المستهلك من أية أضرار ناشئة عن استهلاكها ، فإن الخدمات تحتاج نفس العناية، بداية من خدمات النقل والاتصال، والخدمات المصرفية والتأمينية وخدمات التجارة، إلى الخدمات الشخصية، بحيث تراعى فيها يسر حصول الأفراد على الخدمة وسهولة الوصول إلى الخدمات وضمان حقوق الأفراد فى الحصول على خدمة جيدة، ومعاملة إنسانية .

فطالما أن الخدمات تقدم بثمن فلابد أن يستشعر الأفراد بالمنافع والاستمتاع بالخدمة، وهو ما يقتضى استخدام أحدث أساليب العصر فى توفير الخدمات وتحسين جودتها، ونشرها على نطاق واسع.

٨ - رفع مستوى الخدمات الحكومية لتحسين جودة الحياة

تستهدف عملية إعادة صياغة دور الدولة تجديد المسئولية الاجتماعية للدولة واطلاق طاقات الأفراد

والقطاع الخاص، كما يستهدف تكميش حجم الجهاز الادارى (البيروقراطى) الحكومى تخليص الجهاز من القيود الداخلية التى تعوق عملية تحديث وعصرنة الخدمات الحكومية.

ذلك أو وجود مبرر إجتماعى أو اقتصادى لقيام الحكومة بتوفير خدمة أو تقديم سلعة لايعنى أنها فى وضع احتكارى يسمح لها بتحديد نوعية الخدمة مع عدم وجود حافز على تطويرها وتحديثها. بل سيظل بالإمكان أسناد أمر توفير جانب من الخدمات العامة إلى القطاع الخاص مع وجود إشراف حكومى كامل والتزام اجتماعى على الدولة بتمويل الجانب الأكبر من متطلبات هذه الخدمات من مصادر الايرادات العامة فحسب ماتقتضيه طبيعة هذه الخدمات .

إن تحديد دور الدولة والحكومة ، وتكميش حجم الجهاز الادارى ليست غاية فى ذاته بقدر ما هو وسيلة ترفع مستوى الخدمات المجتمعية وتحسين نوعية وجودة الحياة للبشر كغاية أساسية. وهكذا فكلما أصبح دور الحكومة أكثر تحديداً ، فإنها يجب أن تصبح أكثر التزاماً بتوفير خدمات متميزة تضمن للأفراد حداً أدنى من الخدمة الذى يتطلبه توفير حياة تليق بالبشر فى دولة عصرية ، وفى ظل مفهوم للتنمية يجعل البشر محوراً تدور حوله كل برامجها.

٩- سد الفجوة بين فكر القيادة والعمل التنفيذى

لاشك فى أن التحول الاقتصادى الحادث الآن يمثل نقلة كبيرة باتجاه تحرير موارد المجتمع واطلاق طاقاته الخلاقة من خلال الاعتماد على اليام السوق وضمان حريات العمل والانتاج وكفالة حوافز الربح والكسب فى مقابل الإسهام فى النشاط الإنتاجى.

وتسعى الدولة جاهدة نحو تطوير مختلف القوانين والتشريعات المختلفة بما يتمشى مع متطلبات المرحلة الجديدة بكفر حديث متحرر من القيود البيروقراطية.

لكن نجاح هذه التحولات لايتحقق بمجرد قناعة فكر القيادة وإنما يتطلب بدرجة كبيرة زيادة قناعات قيادات العمل التنفيذى على مختلف مستوياتها بهذه التحولات وضرورتها ، وانعكاس ذلك على آدائها، وتوفير كافة التسهيلات اللازمة لتنفيذ القوانين والتشريعات الجديدة بروح خلاقة تدفع باتجاه التحولات المنشودة.

وبقدر ما تتطلب هذه التحولات تغييراً جذرياً فى الأطر والتنظيمات فإن هناك حاجة ملحة لتغيير نمط الادارة الحكومية وتحريرها من مختلف القيود الشكلية، وإعطاء مزيد من الدفع لعملية التحول . بمعنى آخر فإنه لايكفى أن يتغير النظام بقدر مايجب أن يتغير فكر القائمين على تنفيذه وتتأكد قناعتهم به .

١٠- تسويق استراتيجية إدارة التغير كمشروع وطنى

تمثل التحولات الاقتصادية الحادثة وسيلة لتعظيم الاستفادة من موارد المجتمع لصالح مختلف الأفراد ، ومع ذلك تبقى هناك مشكلة وعقبات تحول دون إتمام هذه التحولات بالسرعة والكفاءة المطلوبة.

لذلك فهناك حاجة ملحة لوضع استراتيجية مناسبة لإدارة هذا التغير من خلال زيادة قناعات أفراد المجتمع بأهمية هذه التحولات، والمكاسب التى ستترتب عليها، خاصة وأنه فى ظل وجود هذه القناعات سوف تزداد فاعلية التحولات ويتأكد نجاحها فى تحقيق الأهداف التى تسعى إليها.

وتستهدف عملية التسويق تقبل أفراد المجتمع بمختلف قطاعاته وتنظيماته بفكرة التحول الاقتصادى والعمل فى إطارها وبعد ذلك يتم ادارة التحولات على كافة الأصعدة بتنسيق وتناغم يضمن النجاح والفاعلية.